الأمم المتحدة

A/HRC/53/SR.38

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

محضر موجز للجلسة 38

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة، 14 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00.

الرئيس: السيد باليك ..... (تشيكيا)

المحتويات

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات *(تابع)*

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية

اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن تدرج التصويبات في مذكرة وأن تُدرج أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

وسيعاد إصدار أي محاضر مصوَّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات (*تابع*) (A/HRC/53/L.1)

مشروع القرار A/HRC/53/L.1: التعاون مع أوكرانيا وتقديم المساعدة إليها في ميدان حقوق الإنسان

1- **السيدة فلبينكو** (أوكرانيا): قالت، في معرض تقديمها لمشروع القرار، إن المشروع متابعةٌ للقرارات الخمسة السابقة التي تحمل العنوان نفسه، وإنّ التغييرات المقترحة ذات طابع تقني بحت. وأوضحت أن الغاية الرئيسية منها هي كفالة مواصلة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوض السامي) تقديم التقارير الشّفوية المحدّثة عن الحالة في أوكرانيا إلى المجلس، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا والمناقشات التي أجريت بشأن تلك النتائج في جلسات التحاور. وتقوم البعثة حالياً برصد الحالة في الميدان وتقدم بانتظام تقارير قائمة على الأدلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي واحتلاله المؤقت لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وأجزاء من دونباس.

2- وعقد المجلس، في ذلك الأسبوع، جلسة تحاور لمناقشة التقارير الشّفوية المحدّثة التي قدمتها مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) بشأن احتجاز المدنيين والتقرير المؤقت للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتاً ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا. وأكد المفوض السامي في مداخلته أن أوكرانيا تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى المساعدة لتعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية وخدمات الحماية الاجتماعية من أجل كفالة المساءلة وتوفير سبل الانتصاف لضحايا العنف المتصل بالنزاع.

3- وأجرت المفوضية، إلى جانب الرصد والإبلاغ، تحليلاً قانونياً نيابة عن أوكرانيا وأصدرت توصيات تتعلق بمجالات مختلفة. وبذلك، تكون قد زوّدت البلد بأدوات عملية لمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن مشروع القرار أن يمكّن أوكرانيا من زيادة تعزيز المساعدة الدولية التي تحتاج إليها للتصدي لتحديات حقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية الراهنة. وحثت السيدة فلبينكو أعضاء المجلس على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

4- **الرئيس:** أعلن انضمام أربع دول إلى مقدمي مشروع القرار، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

البيانات العامة التي أُدليَ بها قبل التصويت

5- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة فخورة بتأييد مشروع القرار الذي يسعى ببساطة إلى كفالة بقاء بند التقارير الموضوعية بشأن أوكرانيا، التي يقدمها المفوض السامي، مدرجاً في جدول أعمال المجلس. ورغم وجود أدلة متزايدة على ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا، فإن مشروع القرار يعكس نهجاً منضبطاً من حيث أنه يطلب فقط من المفوض السامي مواصلة تقديم التقارير الشّفوية المحدّثة عن الحالة في أوكرانيا إلى المجلس. وما فتئت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا تضطلع بعملها منذ ما يقرب من عقد من الزمن، أي منذ أن غزا الاتحاد الروسي لأول مرة جزءاً من الأراضي الأوكرانية. ومع استمرار الاتحاد الروسي في هجماته وانتهاكاته لحقوق الإنسان بلا هوادة في جميع أنحاء أوكرانيا، أمست التقارير التي يُعدّها المفوض السامي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

6- ويجدر الاعتراف بأن أوكرانيا تقدمت بمشروع القرار رغم أن بعض تقارير المفوض السامي انتقدت الإجراءات التي اتخذتها القوات والسلطات الأوكرانية. وقالت السيدة تايلور إن وفدها يثني على

حكومة أوكرانيا لانفتاحها على التمحيص الذي تجريه المفوضية حتى في الوقت الذي يكافح فيه البلد من أجل البقاء. ومن المؤسف أن الاتحاد الروسي لم يبد أي انفتاح على التمحيص.

7- ويرى وفد بلدها أنه لا يوجد سبب يمنع من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وينبغي لجميع أعضاء المجلس أن يبدوا اهتماماً بالاستماع إلى ما يود المفوض السامي قوله بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. ولذلك، فإن وفد بلدها يحث الأعضاء على اعتماد مشروع القرار.

8- **السيد مايسورادزه** (جورجيا): قال إن وفده يؤيد بقوة اعتماد مشروع القرار ويشعر بقلق عميق إزاء الحرب العدوانية الجارية ضد أوكرانيا، وهي حرب بدأها الاتحاد الروسي وأودت بحياة عشرات الآلاف من الأرواح وتركت وراءها ما يقرب من نصف السكان في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتعكس تقارير المفوض السامي الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الروسية، لا سيما ضد الأشخاص الذين يعيشون في شرق أوكرانيا وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتاً. وبالنظر إلى هذه الحالة، من الضروري أن تكفل المفوضية وغيرها من الآليات الدولية لحقوق الإنسان الوصول الفوري والآمن ودون عوائق إلى الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا.

9- وقال المتحدث إن وفد بلده يحث الاتحاد الروسي على الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وسحب جميع قواته من أوكرانيا وتمكين المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان والمؤسسات الإنسانية الدولية من الوصول الفوري والآمن دون عوائق إلى الأشخاص المحتجزين في الأراضي الروسية أو في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي أو يحتلها مؤقتاً. وأعرب عن رغبته في تجديد تأكيد دعم بلده الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، بما في ذلك مياهها الإقليمية. ودعا جميع أعضاء المجلس إلى دعم أوكرانيا باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

10- **السيد إدريس** (إريتريا): قال إن وفد بلده يودّ أن يطلب إجراء تصويت على مشروع القرار. وتتسم المساعدة التقنية وبناء القدرات اللذان يعالجان أوجه القصور المؤسسية والتنظيمية أو نقص الموارد بأهمية استراتيجية في تعزيز التنمية الوطنية. وتؤيد إريتريا، في مثل هذه الحالات، استخدام جداول أعمال حقوق الإنسان لتعزيز بناء القدرات المؤسسية. غير أنه ينبغي للدول التي تطلب المساعدة التقنية وبناء القدرات أن تتقيد بهدف وروح جداول الأعمال هذه وأن تمتثل لقرارات المجلس ومبادئه ذات الصلة. ومشروع القرار قيد المناقشة لا يتضمن إشارات إلى أي تحديات داخلية في مجال حقوق الإنسان ولا يذكر محنة الأقليات العرقية واللغوية في البلد، وعلى وجه التحديد، السكان الناطقين بالروسية. وتحرك مشروع القرار دوافع سياسية مبيّتة، بما في ذلك المطالب الإقليمية، التي من الأفضل معالجتها من خلال قنوات ومنابر أخرى. وقال إن وفد بلده يعارض بشدة استخدام منابر وجداول أعمال حقوق الإنسان كغطاء لتمرير مكائد سياسية وحث أعضاء المجلس على التصويت ضد اعتماد مشروع القرار.

11- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، وقال إن مشروع القرار يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا ولا يقصد به استهداف أي دولة ثالثة. وعلى مدى ما يقرب من عقد من الزمن، ساعدت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا (البعثة) على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ذلك البلد. وساهمت المشورة التي أسدتها البعثة إلى حكومة أوكرانيا بفعالية في تعزيز حماية حقوق الإنسان وتشجيع إمكانية اللجوء إلى العدالة. ودعمت البعثة أيضاً التعاون بين أوكرانيا وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات معاهدات الأمم المتحدة، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والمؤسسات الدولية. واستمرار وجود بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أمر حاسم لتعزيز هذا التعاون. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود التي تبذلها أوكرانيا لتعزيز حماية حقوق الإنسان رغم الحرب العدوانية الوحشية التي يشنها الاتحاد الروسي دون سابق استفزاز

ودون مبرّر. ويجدد الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً وحقها الأصيل في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي.

12- ومضى السيد بيكستين دي بويتسويرف قائلاً إن الاتحاد الروسي انتهك، مراراً وتكراراً، القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على نحو صارخ. ووثق التقرير الأخير للمفوض السامي العديد من حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والإعدام بإجراءات موجزة التي ارتكبها الاتحاد الروسي أثناء غزوه لأوكرانيا. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها أوكرانيا لحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص المنتمون إلى أقليات، داخل حدودها المعترف بها دولياً. وعليه، أيد الاتحاد مشروع القرار ودعا جميع أعضاء المجلس إلى اعتماده.

13- **السيد بونافونت** (فرنسا): قال إن وفد بلده يثني على العمل الرائع الذي تقوم به بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وأصبح هذا العمل الآن أكثر أهمية لأن الاتحاد الروسي يشن منذ أكثر من 500 يوم حرباً عدوانية على أوكرانيا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة متزايدة على أوكرانيا وبقية العالم. وفي الأسابيع الماضية، استهدفت الصواريخ الروسية مباني سكنية ومطاعم وحتى مركزاً للمساعدات الإنسانية. وبالنظر إلى الحالة الاستثنائية، فإن الطلب الوارد في مشروع القرار متواضع، وهو يتعلق بالسماح للمفوضية بمواصلة تقديم تقارير شفوية فصلية عن المعلومات الميدانية المجمعة. ورغم أن الطلب غير استثنائي، فإنه حيوي للحفاظ على الذاكرة وتوثيق الأدلة ومنع الإفلات من العقاب. وقال إن أعمال التشاور التي قام بها الوفد الأوكراني في إطار صياغة النص لا تشوبها شائبة. وقد تمكن جميع الأعضاء الراغبين في إبداء تعليقات على المشروع من القيام بذلك.

14- ولهذه الأسباب، يأمل وفد بلده في أن يُعتمد مشروع القرار. فعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا يضرب عرض الحائط بجميع مبادئ الأمم المتحدة. فهو يمثل استخداماً غير مقبول للقوة، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وينطوي على انتهاكات يومية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وإذا فشل المجتمع الدولي في الرد على هذه الانتهاكات، فسيكون ذلك بمثابة استسلام لعالم تعتمد فيه سيادة الدول على علاقات القوة وحدها. ولهذا السبب، ستواصل فرنسا وشركاؤها دعم أوكرانيا والشعب الأوكراني في حقهما المشروع في الدفاع عن سيادتهما وسلامتهما الإقليمية وحريتهما.

15- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يودّ أن يثني على الوفد الأوكراني لما أبداه من ضبط للنفس لدى صياغة هذا النص التقني القصير في الوقت الذي تتعرض فيه أوكرانيا لمثل هذا العدوان المروع على يد الاتحاد الروسي. وأعرب عن استياء وفد بلده لأن المجلس يُطلب إليه مرة أخرى التصويت على مشروع قرار يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان في بلد يتعاون وينسق علناً مع المفوضية وفق نهج يتباين بصورة صارخة مع نهج الاتحاد الروسي.

16- وليس هناك ما يمنع أي عضو من أعضاء المجلس من التصويت بحماس، في كل الأحوال، لصالح مشروع القرار. فجميع الدول الممثلة في القاعة موقعة على الميثاق ولذلك ينبغي لها أن تدعم هدف صون السلم والأمن الدوليين. وفي أوكرانيا، شهد المجتمع الدولي تجاهلاً صارخاً للميثاق، وأدلة متزايدة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وكل ذلك منذ أن أمر الرئيس بوتين بالغزو الشامل لدولة أخرى ذات سيادة.

17- واضطلع فريق المفوض السامي في أوكرانيا بأعمال قيّمة في مجالي الرصد والإبلاغ وقدم التوجيه والدعم الأساسيين للحكومة الأوكرانية. ولابد من الحفاظ على هذا الدعم، وخاصة الآن بعد أن باتت أوكرانيا مسرحاً للوقائع المروعة لحرب وحشية. وحث السيد مانلي جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار.

18- **السيدة ستاش** (ألمانيا): قالت إنه لا ينبغي أن يصبح من الممارسات الشائعة طلب إجراء تصويت على مشاريع القرارات، المقدمة في إطار البند 10 من جدول الأعمال، التي لا تتوخى سوى التعاون التقني. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يحرم المجلس أوكرانيا من إمكانية تلقي الدعم من المفوضية. وأضافت المتحدثة أن صياغة نص متوازن هي ثمرة مفاوضات شفافة وبناءة. ومن الضروري اعتماد النص لأن انتهاكات حقوق الإنسان يجري الإبلاغ عنها يومياً منذ بداية الحرب العدوانية ولأن المصادر الموضوعية للمعلومات ضرورية لكبح الانتشار السريع للمعلومات المضللة. وقدمت بعثة رصد حقوق الإنسان معلومات موضوعية وجديرة بالثقة. ولذلك دعا وفد بلدها جميع الدول الأعضاء في المجلس إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

19- **الرئيس:** قال إن الاتحاد الروسي لن يتكلم لأنه لا يعتبر نفسه معنياً بمشروع القرار.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل عملية التصويت

20- **السيدة لي شياومي** (الصين): قالت إن الصين تتمسك بموقف ثابت بشأن الحالة في أوكرانيا. ولابد من احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان مأخذ الجد. وأي إجراء يفضي إلى حل سلمي للأزمة يستحق الدعم. وتقف الصين، بالتعاون مع المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لمواصلة القيام بدور بناء في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. وفي ظل الظروف الراهنة، هناك حاجة ملحة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، بدلاً من تغذية النزاع بمزيد من الأسلحة. فالوضع يتطلب الحوار والتفاوض بدلاً من التصعيد، والجنوح إلى محادثات السلام بدلاً من المواجهة بين المعسكرين المتعارضين.

21- وقد طرح عدد من البلدان مؤخراً مبادرات للسلام، مما يدل على الدعم المتزايد لمحادثات السلام. وأعربت السيدة لي شياومي عن أمل وفد بلدها في أن يستجيب المجلس ومقدمو مشروع القرار لدعوة الاحتكام إلى العقل التي نادى بها المجتمع الدولي وأن يكفوا عن تسييس قضايا حقوق الإنسان. وأي إجراء يتخذه المجلس فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا ينبغي أن يوجه نحو إيجاد حل سياسي للأزمة. ويتطرق مشروع القرار إلى قضايا تتجاوز نطاق ولاية المجلس ويمكن أن تقوض البحث عن مثل هذا الحل. وفي ضوء ما تقدم، يؤيد وفد بلدها طلب التصويت على مشروع القرار وسيصوت ضد اعتماده.

22- **السيد فيّيغاس** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتحقيق في جميع الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها وضمان الحق في العدالة والحقيقة والجبر وضمانات عدم التكرار. ومن شأن مشروع القرار، في حالة اعتماده، أن يساعد على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أوكرانيا. وخلص إلى أن وفد بلده سيصوت لهذا السبب لصالح مشروع القرار.

23- **السيد إيهيث** (الكاميرون): قال إن الكاميرون دعت منذ بداية الأعمال العدائية بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ الميثاق. وتنخرط الكاميرون، إلى جانب بقية بلدان القارة الأفريقية، بقوة في البحث عن حلول قائمة على الحوار من شأنها أن تؤدي إلى استعادة السلام. وفي هذا الصدد، قامت مؤخراً بعثة رفيعة المستوى من رؤساء الدول الأفريقية بزيارة موسكو وكييف.

24- وفي أفريقيا، تتساءل الغالبية العظمى من الناس عما هو على المحك في الحرب، التي أودت بالفعل بحياة عشرات الآلاف من الضحايا من كلا الجانبين، وأوجدت أعداداً كبيرة من اللاجئين والمشردين، ودمرت الممتلكات والهياكل الأساسية. وينص الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على أنه ما دامت الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس يجب أن تشيد

أسباب الدفاع عن السلام. وهذا المبدأ ألهم وحفز النهج الذي اتبعته الكاميرون إزاء الحالة في أوكرانيا. ففي مثل هذه الحالات، ارتأت الحكمة الأفريقية الالتزام بالحياد – الحياد النشـــط، الموجه نحو البحث عن السـلام، والذي لا علاقة له بعدم الانحياز أو السـعي وراء أي مصـلحة جيوسـتراتيجية معينة. وإنما الحياد الذي يقوم على مبادئ الإنسانية والحوار وتعزيز السلام.

25- وأضاف أن عمل المجلس يستحق الثناء لأنه استجاب للالتزام الحتمي بتقديم المساعدة. غير أن وفده لا يزال يعتقد أن أنجع أشكال المساعدة هو بذل كل ما في الوسع لإنهاء الأعمال العدائية في أسرع وقت ممكن واستعادة السلام. وخلص إلى أن وفد بلده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار لهذه الأسباب.

26- *وبناءً على طلب ممثل إريتريا، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، بنن، تشـيكيا، الجبل الأسـود، جورجيا، رومانيا، السـنغال، شـيلي، الصـومال، غابون، غامبيا، فرنسـا، فنلندا، قطر، كوت ديفوار، كوسـتاريكا، لكسـمبرغ، ليتوانيا، المكسـيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

إريتريا، الصين، كوبا.

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، أوزبكسـتان، باكسـتان، بنغلاديش، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الجزائر، جنوب أفريقيا، السـودان، فييت نام، قيرغيزسـتان، كازاخسـتان، الكاميرون، ماليزيا، المغرب، نيبال، الهند.

27- *واعتمد مشـروع القرار A/HRC/53/L.1 بأغلبية 28 صـوتاً مقابل 3 أصـوات، مع امتناع 16 عضواً عن التصويت.*

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية (A/HRC/53/1)

اختيار المكلفين بولايات وتعيينهم

28- **الرئيس:** قال إن من المقرر تعيين أربعة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصـــة في الدورة الحالية. وأشار إلى أنه عمّم، استناداً إلى توصيات الفريق الاستشاري، قائمة بالمرشحين المقترحين، ثم قائمة منقحة. ولأن سلسلة طويلة من المشاورات مع الأطراف المعنية لم تسفر عن توافق في الآراء، فقد اقترح إرجاء التعيينات إلى الدورة الرابعة والخمسـين للمجلس. وسـتمدد ولايات المكلفين بولايات الأربعة الحاليين إلى حين تعيين من يخلفهم. وخلص الرئيس إلى أنه يعتبر أن المجلس يرغب في تأييد هذا الإجراء.

29- *وتقرر ذلك.*

تقرير عن أعمال الدورة الثالثة والخمسين

30- **السيدة ماكدونال ألفاريز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، نائبة الرئيس والمقررة: قالت إن نسخة مسبقة غير منقحة من مشروع تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الثالثة والخمسين (A/HRC/53/2) قد عممت. ويُعبّر هيكل التقرير عن البنود العشـــرة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأوضـــحت أن

الأمانة ستستكمل التقرير بعد الدورة وستعممه للتعليق عليه. وخلال الدورة، أكمل المجلس برنامج عمله الموسع، وعقد ما لا يقل عن 22 حواراً تفاعلياً مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآليات الخبراء، و9 حوارات تفاعلية مع المفوض السامي، و3 حوارات تفاعلية معززة، وأجرى مناقشة عاجلة واحدة، فضلاً عن اعتماد 13 وثيقة ختامية في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل وقرارات ومقررات تغطي مجموعة واسعة من القضايا.

31- **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن المجلس يرغب في اعتماد التقرير بشرط الاستشارة، على أساس أن يوضع في صيغته النهائية بمساعدة الأمانة.

32- *وتقرر ذلك.*

بيانات الوفود المراقبة بشأن القرارات والمقررات التي نظر فيها المجلس خلال الدورة

33- **السيد ربيع** (المراقب عن مصر): قال إنه يرحب بعقد المجلس مناقشة عاجلة بشأن الكراهية الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وباعتماد قرار يدين هذه الأفعال. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضاً باعتماد مشاريع القرارات A/HRC/53/L.24/Rev.1 وA/HRC/53/L.30/Rev.1 وA/HRC/53/L.19. غير أن مصر تود أن تنأى بنفسها عن الفقرة 12 من ديباجة مشروع القرار A/HRC/53/L.22 بشأن أثر عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان وعن الفقرة 7 من مشروع القرار A/HRC/53/L.28/Rev.1 بشأن الحق في الجنسية. وبالإشارة إلى مشروع القرار A/HRC/53/L.25/Rev.1 بشأن التعاون التقني وبناء القدرات في كولومبيا، قال إن مصر تعرب عن أسفها العميق لأن بعض الوفود دفعت بمسألة مثيرة للجدل إلى حد كبير في إطار البند 10 من جدول الأعمال، وأنها تنأى بنفسها عن الفقرة 16 من الديباجة.

34- وأعرب السيد ربيع عن امتنانه للوفد البرتغالي على الجهود التي بذلها لصياغة نص متوازن بشأن الحق في التعليم. وفي السياق نفسه، أعرب عن تقديره لقيام المكسيك بإدماج مقترحات وفد بلده في القرار المتعلق بحقوق الإنسان للمهاجرين عن طريق تعزيز صياغة الشطر المتعلق بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتناول مسألة العنف المرتكب بدوافع عنصرية ودينية. وأخيراً، أعرب عن أمل وفد بلده في المشاركة في الجهود البناءة الرامية إلى إيجاد صيغة مشتركة تحظى بتوافق الآراء. وقال إن بلده يود مع ذلك في هذا الصدد أن ينأى بنفسه عن المصطلحات غير المعرفة تعريفاً جيداً مثل "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة".

35- **السيدة ويديانينغسي** (المراقبة عن إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يعتقد أن التعاون التقني وبناء القدرات مفيدان في تحسين سجل الدولة في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قالت إنها تودّ أن تعترف بأهمية مشروع القرار A/HRC/53/L.25/Rev.1 بالنسبة لكولومبيا، وأن تشكر ذلك البلد على التزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى تعاونه مع المجلس. وفي المقابل، أعربت عن أسفها لأن نص القرار بصيغته المعتمدة يتضمن عناصر مثيرة للجدل لا تتماشى مع القيم الاجتماعية والثقافية والدينية لعدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، أنه لم يُتفق عليها على الإطلاق في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

36- ومما يؤسف له أكثر أنه كان ينبغي اعتماد القرار في إطار البند 10 من جدول الأعمال، لأن أحد المبادئ الأساسية للتعاون التقني هو أنه ينبغي أن يكون بنّاءً. ويرى وفد بلدها أن أعضاء المجلس مؤهلون تماماً لممارسة الحكمة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحساسيات الآخرين، واعتماد لغة توافقية بروح من الوحدة والتعاون. ومن المحزن أن البعض اختار التضحية بتوافق الآراء سعياً لتحقيق غاياتهم السياسية

الخاصـــة. وإندونيســيا، من جانبها، تحترم الســياقات الاجتماعية المختلفة للدول وظروفها الوطنية، وتنأى بنفســـها عن الفقرة 16 من ديباجة القرار. وأعربت عن رغبتها في إعادة تأكيد التزام بلدها القوي بحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز لأي سبب من الأسباب، وعن دعمها لكولومبيا في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها في هذا المجال.

37- **السيد لاوبر** (المراقب عن سويسرا): قال إنه يود أن يشكر الوفود الأخرى على مشاركتها في مشروع القرار A/HRC/53/L.3/Rev.1. ورحب باعتماد النص، لكنه أعرب عن أسفه للعدد الكبير من التعديلات التي قدمت. ويعتبر القرار، بتأكيده على أهمية الموافقة الكاملة والحرة والمستنيرة والاعتراف لأول مرة بالزواج القسري باعتباره شكلاً من أشكال العنف الجنساني، أداة حيوية لحماية حقوق النساء والفتيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

38- وترحب سويسرا أيضاً باعتماد مشروع القرار A/HRC/53/L.2 وتود أن تهنئ الأرجنتين على الجهود التي بذلتها لتمديد ولاية الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنســـان. وأعرب عن ارتياح بلده لنص مشـــروع القرار A/HRC/53/L.1 ورحب بالتقارير الشـــفوية المحدثة التي قدمتها المفوضية، والتي من شأنها أن تبقي المجلس على علم بالحالة في أوكرانيا. وتأسف سويسرا لأن مشروع القرار A/HRC/53/L.20 لم يصـــف ما حدث مؤخراً من توســـيع لنطاق اســـتخدام عقوبة الإعدام في بيلاروس بأنه انتهاك لحقوق الإنســـان، لا ســـيما المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والســـياســـية. وبالإشـــارة إلى الوثيقة A/HRC/53/L.30/Rev.1، قال إنه يود أن يذكر بأن الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للروهينغيا والأقليات الأخرى إلى ميانمار غير متوفرة. وعليه، فإن وفد بلده لا يستطيع تأييد النص في صيغته الحالية.

39- **الســـيدة عباس** (المراقبة عن إســـرائيل): قالـت إن وفـدها يرحـب بـاعتمـاد مشـــاريع الـقـرارات A/HRC/53/L.1 وA/HRC/53/L.5/Rev.1 وA/HRC/53/L.6 وA/HRC/53/L.12 وA/HRC/53/L.16 وA/HRC/53/L.17 وA/HRC/53/L.20 وA/HRC/53/L.21. وفيمـا يتعلق بالوثيقة A/HRC/53/L.11، أعربت عن رغبتها في الإشارة إلى أن الإعاقة هي بناء اجتماعي وأن إسرائيل – الملتزمة بالقضاء على التمييز، بما في ذلك القوالب النمطية والوصم – لا يمكنها أن تؤيد أي إشارة إلى النموذج الطبي الذي يدعو إلى الوقاية من الإعاقة. وقد بُذلت جهود متعددة لمهاجمة الصـيغة المتعلقة بالبعد الجنسـاني والميل الجنسـي والهوية الجنسـانية من جانب الأطراف التي سـعت إلى إدخال تعديلات على مشـاريع القرارات A/HRC/53/L.25/Rev.1 وA/HRC/53/L.3/Rev.1 وA/HRC/53/L.5/Rev.1. وبينما تدعي هذه الأطراف أنها ترفض أي فرض للقيم، فإنها في الواقع تسعى إلى فرض قيمها الخاصة. وفي هذا الصدد، تدعو إسرائيل إلى الاتساق واحترام التنوع، وهنأت الدول الأعضاء التي رفضت هذه المقترحات.

40- وبالإشارة إلى مشروع القرار A/HRC/53/L.27/Rev.1، قالت إن وفد بلدها يعتقد أن المجلس ليس المحفل المناسب للإدلاء ببيانات قاطعة بشأن هذا الموضوع. وإسرائيل، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، تشـــجع على اتباع نهج متوازن ينطوي على الاعتراف بالمخاطر المحتملة للتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشـئة والحاجة إلى كفالة ضـمانات حقوق الإنسـان، مع الاعتراف في الوقت نفسـه بالإمكانات الإيجابية لتلك التكنولوجيات. وجدير بالملاحظة، أنه في الوقت الذي كان فيه المجلس يناقش الأثر السلبي المحتمل للذكاء الاصـــطناعي، كان الاتحاد الدولي للاتصـــالات يعقد مؤتمر قمة تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي من أجل الخير".

41- **السيد أحمدي** (المراقب عن جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلت به منظمة التعاون الإسلامي أثناء النظر في مشروع القرار A/HRC/53/L.25/Rev.1 واعتماده. وأعرب عن أســـفه لرفض جميع التعديلات المقترحة على مشـــروعي القرارين A/HRC/53/L.3/Rev.1

A/HRC/53/L.5/Rev.1. وتعكس هذه التعديلات، التي قدم بلده بعضها، آراء البلدان التي تنتمي إلى مناطق ونظم قانونية وثقافات مختلفة، وقد قدمت لضمان بقاء القرارات متسقة مع الأحكام المتفق عليها عالمياً وصكوك حقوق الإنسان.

42- وفي هذا الصدد، يود وفد بلده أن ينأى بنفسه عن جميع الفقرات التي تتضمن إشارات إلى الحقوق غير المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك عن جميع فقرات المنطوق والديباجة التي تتضمن مصطلحات مثيرة للجدل بما في ذلك "التربية الجنسية الشاملة" و"الاستقلالية الجسدية". وأعرب عن رغبته في التأكيد، علاوة على ذلك، على أن بلده سيفهم ويفسر المفاهيم والمصطلحات الواردة في القرارات المتخذة وفقاً لقوانينه وأنظمته الوطنية.

43- **السيد إرمين** (المراقب عن الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده لا يوافق على جميع القرارات التي اعتمدت خلال الدورة ويود أن يدين محاولات تسييس حقوق الإنسان واستخدامها لتحقيق غايات جيوسياسية. وعلى وجه الخصوص، رفض القرارات الأحادية الجانب والمتحيزة بشأن أوكرانيا، وبيلاروس، وإريتريا، وسوريا. وأضاف أن الاتحاد الروسي ليس بوسعه تأييد توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/HRC/53/L.13 المتعلق بالحيز المتاح للمجتمع المدني لأنه لم يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة العديدة التي أعرب عنها عدد من الدول.

44- وقال إن بلده يود أيضاً أن ينأى بنفسه عن مشروع القرار A/HRC/53/L.9 لأنه يشير إلى مفهوم "العدل المناخي"، الذي لا يحظى بتأييد عالمي، وإلى مفاهيم أخرى لا علاقة لها بولاية المجلس. وقال إن بلده يفسر الإشارات إلى "المدافعين عن حقوق الإنسان" في مشاريع القرارات A/HRC/53/L.13 وA/HRC/53/L.25/Rev.1 وA/HRC/53/L.27/Rev.1 وفقاً لقرار الجمعية العامة ذي الصلة. وقال إن وفد بلده لا يستطيع تأييد الإشارات إلى "النهج القائم على حقوق الإنسان" الواردة في الوثيقة A/HRC/53/L.27/Rev.1، وهو مصطلح لا يحظى بتأييد معظم الدول.

45- وقال المتحدث إن الإشارة إلى توصية عامة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الواردة في مشروع القرار A/HRC/53/L.28/Rev.1، لا تعني أن بلده يوافق على مضمون تلك التوصية. ويستخدم عدد من القرارات مصطلح "الجنساني"، الذي يعني بالنسبة لوفد بلده نوع الجنس البيولوجي. ومن ثم، فإن مصطلحي "العنف الجنساني" و"التمييز الجنساني" الواردين في مشاريع القرارات A/HRC/53/L.3/Rev.1 وA/HRC/53/L.5/Rev.1 وA/HRC/53/L.10 وA/HRC/53/L.22 وA/HRC/53/L.25/Rev.1 وA/HRC/53/L.27/Rev.1 وA/HRC/53/L.28/Rev.1 يعنيان الظواهر السلبية التي تواجهها المرأة. وقال إن وفد بلده ينأى بنفسه أيضاً عن المصطلحات الغامضة التي لا تحظى بالتأييد الكامل، مثل "مراعية للمنظور الجنساني" الواردة في مشاريع القرارات A/HRC/53/L.3/Rev.1 وA/HRC/53/L.5/Rev.1 وA/HRC/53/L.13 وA/HRC/53/L.28/Rev.1؛ و"الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية" في مشروع القرار A/HRC/53/L.25/Rev.1؛ و"التربية الجنسية الشاملة" في مشروع القرار A/HRC/53/L.5/Rev.1.

46- **السيدة كونكز - كيس** (المراقبة عن هنغاريا): أعربت عن سرورها لرؤية موضوع القضاء على العنف ضد النساء والفتيات يحتل مكانة عالية في جدول أعمال المجلس، وأشادت بالتأييد الذي أبدي لمشروع القرار A/HRC/53/L.5/Rev.1، الذي قدمه بلدها. ورحبت على وجه الخصوص بالتركيز المواضيعي للقرار على العنف ضد النساء والفتيات في مراكز الاحتجاز في إطار العدالة الجنائية. وتعلق هنغاريا أهمية كبيرة على خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، كانت هنغاريا تفضل في الفقرة 6 (ز) أن ترى مصطلح "خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية"، وهو الصيغة المتفق عليها المستخدمة في الغاية 3-7. وقالت إن بلدها يفسر عبارة "خدمات الصحة الجنسية والإنجابية" في ضوء الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

47- **السيدة أودواي** (المراقبة عن نيجيريا): قالت إن وفد بلدها لاحظ بتحفظات عميقة واستياء شديد إدراج مصطلحات "التربية الجنسية الشاملة" و"الحق في الاستقلال البدني" و"عنف العشير" في مشروعي القرارين A/HRC/53/L.3/Rev.1 وA/HRC/53/L.5/Rev.1. وهي مصطلحات مثيرة للجدل تفتقر إلى توافق دولي في الآراء وقد رفضت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة استخدامها باستمرار. وقالت إن هذه الصياغة لا تزال غير مقبولة لوفد بلدها ولبلدها، الذي يرغب في النأي بنفسه عن استخدام هذين المصطلحين في القرارين.

48- وقالت إن وفدها يود أيضاً أن يؤكد من جديد أن جميع الأمثلة على كلمة "الجنساني"، الواردة في عدة قرارات – بما في ذلك تلك الواردة في عبارات مركبة مثل "التكنولوجيات المتصلة بالبعد الجنساني"، و" مراعٍ للمنظور الجنساني "، و"العنف الجنساني"، و"التمييز الجنساني" – ستفسر على أنها تشير بدقة إلى فئتي الذكور والإناث، أي الجنسين اللذين ينقسم إليهما البشر وفقاً للقدرة على الإنجاب. وأي محاولة للخروج عن هذا التفسير ستشكل تحريفاً جسيماً وانتهاكاً للفقرات ذات الصلة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وستفسر المصطلحات المستخدمة في جميع القرارات المتخذة في الدورة الحالية وفقاً للقوانين الوطنية للبلد والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

علقت المناقشة المشمولة بالمحضر الموجز الساعة 15/55 واستؤنفت الساعة 16/05.

اختتام الدورة

49- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن **الرئيس** اختتام الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

رُفعت الجلسة الساعة 16/10.